الأمم المتحدة

A/74/515–S/2019/839

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
25 October 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند ٤١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، موجهة إليكم من ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص، عصمت قرق أوغلو (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون هـ. **سينيرلي أوغلو**
الممثل الدائم

041119 291019 19-18547 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نسخة عن الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجّهة إليكم من كودرت أوزرسـاي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر الضميمة).

(توقيع) عصمت **قرق أوغلو**
ممثل

الضميمة

أكتب إليكم لإبلاغكم بأمور تتعلق بقرار حكومتي بشأن منطقة ماراش (فاروشا) المسيّجة وبالهدف من هذا القرار، في ضوء الرسالة المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجهة إليكم من ممثل الإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص في نيويورك والمليئة بالادعاءات الكاذبة والافتراءات.

وأود أن أذكر في البداية أن تلك الذريعة لأغراض الدعاية، الواردة في الرسالة المذكورة أعلاه، قد انهارت في الواقع، لا سيما بعد رفض تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بمنطقة ماراش المسيّجة في مناسبات عديدة، إضافة إلى رفض الجانب القبرصي اليوناني رفضا قاطعا لخطة التسوية الشاملة لقبرص في عام ٢٠٠٤ وفشل مؤتمر قبرص الذي عقد في عام ٢٠١٧ في كران مونتانا، سويسرا، ويكمن في جوهر كل ذلك عدم رغبة الجانب القبرصي اليوناني في تقاسم السلطة وتحقيق الازدهار مع الجانب القبرصي التركي (S/2004/437).

ولقد كانت سياسة القيادة والنخبة السياسية القبرصية اليونانية بشأن منطقة ماراش المسيجة، مثلما هو الحال بشأن مسألة قبرص، سياسة تعنت. وفي الواقع، دعا أحد سكان البلدة السابقين البارزين من القبارصة اليونانيين، وهو أندرياس لوردوس، الإدارة القبرصية اليونانية إلى ”الكف عن التعنت والتوقف عن استغلال ماراش كأداة سياسية لتحميل الأتراك المسؤولية“ (صحيفة *Politis* القبرصية اليونانية اليومية، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٩). ومما لا شك فيه أن تداعيات هذه السياسة العدائية كانت ثقيلة على منطقة ماراش المسيجة وسكانها السابقين، بما في ذلك القبارصة اليونانيون ومؤسسة الأوقاف.

وفي ضوء ما ذكر أعلاه، وفي غياب احتمالات التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض في قبرص في الأفق القريب، قررت حكومتي أنه من الضروري اتخاذ بعض الخطوات التدريجية فيما يتعلق بمنطقة ماراش المسيجة، التي تتماشى مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأولا وقبل كل شيء، تحمي وتحترم حقوق السكان السابقين في هذه البلدة. وكخطوة أولى، اتخذ مجلس وزرائنا قرارا بتكليف لجنة الجرد في ماراش، المؤلفة من أخصائيين وخبراء، بإجراء جرد علمي، وتحديد ودراسة حالة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والمخاطر البيئية، مما سيتيح لنا رؤية الصورة كاملة فيما يتعلق بمنطقة ماراش المسيجة، وييسر بالتالي تحديد أي خطوات في المستقبل، بما في ذلك تغيير الوضع العسكري في المنطقة من أجل إعمال حقوق سكانها السابقين. ومن الواضح تماما أنه ليس من بين هذه الخطوات ما ينتهك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي تدعو إلى احترام حقوق السكان السابقين دون انتظار التوصل إلى تسوية. وفي الواقع، فإن الحفاظ على الوضع الراهن غير المقبول على حساب حقوق السكان المذكورين يشكل انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا بد أيضا من التشديد على أن القرار الذي اتخذته حكومتي لا يخل بأي حال من الأحوال باحتمال التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض في الجزيرة.

ويسرني أن أفيد بأن السكان القبارصة اليونانيين السابقين في منطقة ماراش المسيجة متحمسون للغاية لقرار حكومتي المذكور ويؤيدونه، ويصرحون علنا بأن هذا القرار سيتيح لهم العودة إلى ممتلكاتهم، وهم على استعداد للقيام بذلك (صحيفة *Cyprus Mail* الإلكترونية، ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩). وإنني على ثقة من أن هذه الخطوات ستكون بناءة للغاية فيما يتعلق بمعالجة أزمة الثقة العميقة بين الجانبين وشعبيهما في الجزيرة، حيث أنها تتيح لجميع السكان السابقين، بمن فيهم القبارصة اليونانيون والقبارصة

الأتراك، العمل معا والتعاون، وتبني الثقة، وتخلق الترابط، وكلها خطوات تفضي إلى التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض في الجزيرة.

ومع ذلك، يتضح من الرسائل الموجهة من الممثل القبرصي اليوناني أن القيادة والنخبة السياسية القبرصية اليونانية، التي خلقت لنفسها ''وضعا مريحا'' في إطار الوضع الراهن غير المقبول في الجزيرة، تشعر بالرعب من إدخال أي تغيير على هذا الوضع الراهن غير المقبول، ولذلك تبذل كل ما في وسعها، بما في ذلك الدعوة إلى عقد جلسة مغلقة لمجلس الأمن، بهدف منع اتخاذ أي خطوات فيما يتعلق بمنطقة ماراش المسيّجة، على الرغم من تأييد السكان القبارصة اليونانيين السابقين لهذه الخطوات، وعلى الرغم من الإضرار بإعمال حقوقهم بعد عقود عديدة.

وإزاء المزاعم القبرصية اليونانية، لا بد لي أيضا من التأكيد على أن صاحب هذا القرار فيما يتعلق بمنطقة ماراش المسيجة هو الحكومة القبرصية التركية وليس تركيا. ويجب ألا يغيب عن البال أنه ليس لتركيا ولا للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أي ولاية أو سيطرة في شمال قبرص. وتمارس حكومتي السيطرة والولاية والسلطة الكاملة في شمال قبرص، وهي السلطة الشرعية الوحيدة المختصة بالبت في المسائل المتعلقة بشمال قبرص. وعلاوة على ذلك، فإن إشارة الجانب القبرصي اليوناني إلى الحكومة القبرصية التركية باعتبارها ''إدارة تابعة'' هي إهانة للإرادة الديمقراطية للشعب القبرصي التركي، الذي ينتخب ويشكل الإدارة المذكورة، وستحدد إرادته أي تسوية في الجزيرة يتم التوصل إليها في المستقبل عن طريق التفاوض، كما كان الحال في الاستفتاءين المنفصلين والمتزامنين اللذين أجريا في عام ٢٠٠٤ من أجل خطة التسوية الشاملة بشأن قبرص، التي وافق عليها الجانب القبرصي التركي بأغلبية ساحقة ورفضها الجانب القبرصي اليوناني. وإن مثل هذا النهج من جانب الإدارة القبرصية اليونانية ليس مستغربا، لأن هذه هي العقلية ذاتها التي ترفض بصورة متكررة المساواة السياسية بين شعبي الجزيرة، المشار إليها أيضا في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي ينتقي منها الجانب القبرصي اليوناني ما يشاء عند الاقتباس.

وأخيرا، فإن الادعاء بوجود ''احتلال'' هو محض مغالطة. فقد تدخلت تركيا، وفقا لحقوقها والتزاماتها بموجب المادة ٤ من معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، بصورة قانونية في الجزيرة في تموز/يوليه ١٩٧٤، لوضع حد للقمع بالقوة الذي ارتكبه الجانب القبرصي اليوناني ضد الشعب القبرصي التركي في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٤، مما حال دون ضم الجزيرة إلى اليونان وإبادة الشعب القبرصي التركي إبادة تامة. وأود أيضا أن أشدد على أن وجود الجيش التركي، تمشيا مع موافقة الشعب القبرصي التركي، هو الرادع الذي يوفر السلام والاستقرار في الجزيرة منذ عام ١٩٧٤.

وإنني على ثقة من أنكم ستأخذون في الاعتبار على النحو الواجب الحقائق والاعتبارات المذكورة أعلاه.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤١ من جدول أعمال الدورة الرابعة والسبعين، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كودرت أوزرساي
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية